PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Veto**
DATE:	**4-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**68,000**
TITLE :	**Drugs in 2016…Limited to major companies only**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Company Mention**
REPORTER:	**Reham Saeed**

تجاوزوا «جوع» الحيتان و«جشع» الذئاب فى نهم سوق الدواء، والسيطرة على كل شبر بأرفف الصيدليات، تحت مرأى ومسمع بل وحماية وزارة الصحة، فكانت شركات الدواء الأجنبية أو «متعددة الجنسيات» هى الأبرز فى مصر، والأكثر ربحًا خلال ٢٠١٥.

وبلغة الأرقام، سيطرت شركات الدواء الأجنبية على سوق الأدوية المصرية، خلال العام ٢٠١٥، وعلى رأسها «نوفارتس» وسانوفي، وجلاكسو سميث كلاين، فايزر، إم أس دي»، فيما خرجت الشركات الصغيرة من المنافسة، وتحاول الشركات المصرية المزاحمة عليها تنال جزءًا من الكعكة منها «فاركو، إيبيكو، ماركيرل».

كتبت: ريهام سعيد

«دواء 2016».. للكبار فقط

5 شركات أجنبية تحقق أرباحاً بالمليارات وتتربع على عرش السوق بمصر.. و3 مصرية تحاول الصمود

المركز المصرى للحق فى الدواء وضع تصنيفًا للشركات الأكثر ربحًا فى ٢٠١٥، تصدره شركة جلاكسو سميث كلاين البريطانية وحققت أرباحًا تقدر بمليارى و٢٥٦ مليون جنيه، ثم شركة نوفارتس «متعددة الجنسيات» ومقرها سويسرا وتنتج أدوية لعلاج أمراض الأورام وأمراض الدم والسكر والروماتيزم بمليارى و٢٠٠ مليون جنيه، بينما جاءت شركة «سانوفي» الفرنسية ثالثة بمبيعات حجمها مليار و٦٥٠ مليون جنيه، بينما شركة فايزر الأمريكية حققت ٩٣٣ مليون جنيه.

وأكد المركز لـ«فيتو» أن أدوية المضادات الحيوية هى الأقوى مبيعا خلال ٢٠١٥ حيث بلغت ١ مليار و٨٠٠ مليون جنيه يليها أدوية الجهاز الهضمى والكبد بمبلغ مليار و٦٧٧ مليون جنيه بينما حققت أدوية علاج أمراض الجهاز التنفسى بنسبة ١ مليار و١١٠ مليون جنيه بينما أدوية أمراض الجهاز العصبى ٨٧٠ مليون جنيه.

بدوره، اعتبر الدكتور هانى سامح الخبير الدوائى أن اللجنة الاستشارية العليا لوزارة الصحة، التى شكلها وزير الصحة السابق وتم تقليص عدد أعضائها مع قدوم الوزير الحالى د.أحمد عماد مسئولة عن وضع السياسات الدوائية فى مصر و٩٠٪ من أعضائها أصحاب كبرى الشركات الدوائية سواء المصرية أو الأجنبية.

ولفت إلى أن القرارات الصادرة بشأن سوق الأدوية فى مصر تحركه أيد خفية، مشيرًا إلى أنه لتعظيم الأرباح أغلب أدوية الشركات متعددة الجنسية مسعرة أسعار خرافية وهى ذات الأدوية والكفاءة والفعالية وتتجها شركات أخرى مصرية بأسعار مخفضة، محذرًا من أن ذلك يعد تكريسًا لسياسة السيطرة على السوق وتدفع ثمنه الشركات الوطنية.

وضرب «سامح» مثالا بدواء «بلافيكس» لعلاج الجلطات ويبلغ سعر العقار فى الشركات متعددة الجنسية الأجنبية ٢١٠ جنيهات، وتنتجه شركة محلية بنفس المادة الخام مع اختلاف الاسم التجارى بـ٧ جنيهات ووزارة الصحة تعلم ذلك من خلال دراسات التكافؤ الحيوى للعقارين بأنهم نفس الفاعلية، بينما الشركات المصرية الخاصة صاحبة النفوذ تحصل على أسعار متوسطة للعقاقير ويتم تسعير الدواء حسب نفوذ صاحب الشركة، مؤكدًا أن الجزء الأكبر من تعظيم الأرباح للشركات المدرجة فى تحالف الفارما.

وفى مثال آخر، أوضح الخبير الدوائى أن عقار الأنسولين خلال ٢٠١٥ سيطرت على سوق إنتاجه ٥ شركات أدوية، منها ٣ أجنبية هى «نوفونورديسك، وسانوفي، ولى لي» بالترتيب حسب نسب المبيعات، إضافة إلى شركة مصرية تأتى فى المركز الرابع وهى «سيديكو» وتتذيل القائمة شركة فاكسيرا.

أما الدكتور أحمد فاروق أمين عام نقابة الصيادلة فرأى أن التصنيف الدولي للشركات الأدوية لحجم المبيعات والأرباح خلال ٢٠١٥، رفع الغطاء عن انهيار شركة سيجما وإنحدار شركة المهن الطبية من المركز السابع إلى المركز التاسع على ترتيب الشركات فى تصنيف حجم الأرباح والمبيعات، مشيرًا إلى تراجع حجم الصناعة الوطنية خلال العام نفسه، بينما أحتلت الشركات متعددة الجنسيات السوق، واصفًا ذلك بـ«المؤشر الخطير».

كما توقع استمرار انهيار مبيعات وأرباح الصناعة الوطنية وشركات قطاع الأعمال التى لم تحقق سوى ٦٪ من حجم السوق الدوائية والمبيعات، منوهًا بعدة قرارات صدرت خلال السنة الماضية كان من شأنها حماية مصالح كبرى الشركات للسيطرة على السوق المصرية والتوغل والتعمق بصورة أكبر، منها قرار التسجيل ٤٢٥، والذى تم إقراره لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات على حساب مصلحة الصناعة الوطنية.

ولفت إلى أن وزارة الصحة وعدت بتعديل هذا القرار إلا أنها خلفت وعدها، ما أثر على أرقام وحجم مبيعات الشركات خلال عام ٢٠١٥، متوقعًا تضخم أرباح الشركات فى ٢٠١٦، بما يزيد من قدرتها على تسجيل أدوية وأشكال صيدلانية مختلفة لتمتلك أكبر عدد من الأشكال والأدوية والمنتجات فى ظل عدم قدرة الشركات المصرية على التسجيل السريع.

وتنبأ كذلك بزيادة حجم المبيعات والأرباح فى تصنيف «IMS» – تصنيف عالمى لتحديد حجم مبيعات وأرباح شركات الدواء– لصالح الشركات الأجنبية، مشيرًا إلى أن الشركات المصرية الخاصة التى ما زالت تلحق بالمنافسة منها شركة إيبيكو للصناعات الدوائية.

ومن ضمن القرارات التى تعظم لمصالح الشركات الكبرى قرار التسعير رقم ٤٩٩ غير القابل للتطبيق، والذى يعمل على انتزاع حقوق الصيادلة ولا يضيف للصناعة الوطنية، فيما عجزت نقابة الصيادلة عن تعديله أو إلغائه بقرار تسعير آخر، إذ يلزم قرار ٤٩٩ الدولة بزيادة الأسعار لكل صنف دوائى ٥٪ سنويًا لصالح كل شركة، ورفع هامش ربح الصيادلة ١٪ سنويًا.

الدكتور على عوف النقابة العامة للشركات الأدوية المصنعة لدى الغير «التول» قال: إن إدارة الصيدلة بوزارة الصحة بعد قرار وقف تسجيل وقيد شركات الأدوية المصنعة لدى الغير، اشترطت أن يكون أقل رأس مال لأى شركة جديدة مليون جنيه أو وجود وديعة فى البنك بمليون جنيه وإفادة الادارة بخطاب من البنك يثبت ذلك، ما يعنى أن صغار المستثمرين ر لن يتمكنوا من فتح شركات جديدة بعد التعسف من قبل وزارة الصحة.

«محمود فتوح – رئيس اللجنة النقابية للصيادلة الحكوميين» حذر من أنه فى العام الجديد يصبح قطاع الدواء فى مصر «للكبار فقط»، ولن يكون للشركات الصغيرة أو الشباب فرصة لدخول السوق، محذرًا من رفع مبلغ المليون جنيه إلى مليونين لضمان فتح شركة جديدة.

«الصحة» تضع الشركات الوطنية فى مأزق بشرط المليون جنيه.. و«لا تعرف» الوفاء بالوعود